المرجع والإجراء عربياً
المناهج النقدية: الخصوصية الحضارية*

بقلم: عبدالغني بارة
الجزائر

تعد قضية المنهج من القضايا الشائكة التي كانت وما تزال تحظى باهتمام الكثيرين، وهو يعبر عن مدى القيمة الحقيقية المتزايدة التي أصبحت تعنى بها هذه القضية في مجال البحث العلمي بمختلف جوانبه ومستوياته. ولعل هذا ما يفسر بلا شك العدد الهائل من الدراسات والأطروحات التي أعدت في سبيل الوقوف عند جوهر هذه القضية. بيد أن المتمعن في الكم الهائل من الدراسات لا يجد ما يشفي الغليل بغياب الوعي المنهجي والبعد عن عمق الإشكالية المطروحة في تشعباتها وأبعادها. وهذا ما يجعل الباحث يعتقد يقيناً أنّ سؤال المنهج، وإن حامت حوله جهود الباحثين، يبقى في حاجة ماسة إلى الدراسة الجادة، الواعية بطبيعة الإشكالية ومختلف مظاهرها التي تعمل على النبش والحفر فيما وراء المقول في الخطاب النقدي، وتعريته وكشف المسكوت عنه. فالمتتبع للممارسات النقدية في خطاب الحداثة النقدية العربية يجد أن المناهج المستخدمة غربية الأصل، مما يضع مستخدميها أمام إشكالية التأصيل المنهجي.

وفاء المناهج الغربية لأصولها

وغني عن البيان لدى الدارسين للحداثة الغربية في أصولها المعرفية مدى وفاء المناهج الغربية لأصول نشأتها، وتحيزها للأنساق الحضارية التي أسهمت في تشكيلها وتأصيلها. والبحث إذ يثبت ذلك يروم كشف التناقض الذي وقع فيه الكثير من العرب في مقارباتهم النقدية باعتقادهم أن هذه المناهج لا تعدو أن تكون أدوات إجرائية يتوسل بها لتحليل النصوص الإبداعية، متناسين مضامينها الثقافية التي تتلاءم والبيئة الحضارية الغربية التي أفرزتها. ليس هذا وحسب، بل إن بعض المقاربات النقدية تحولت إلى معمل تجريبي للمناهج النقدية، مع أن مأربها هو إضاءة النص، فغدت النصوص الإبداعية حقلاً تجريبياً لتقديم المناهج الحداثية حين تحول المنهج من مجرد وسيلة إلى غاية حيث يستدل بالنص على مدى كفايته الإجرائية. والجدير، انطلاقاً من هذه الشرفة، هو أن وراء هذه الحقيقة يكمن سر التعثر الذي يعانيه الخطاب النقدي العربي المعاصر - وهو يحاول أن يطبق المناهج الغربية (البنيوية، الأسلوبية، السيميولوجيا، التفكيكية) الأمر الذي جعل تلك المحاولات لا تتعدى التنظير إلى الإنجاز إلاّ في نطاق محدود، لأنها لا تنطلق من النص قصد استكناه دلالته، بل تسعى لإيجاد مبررات لأدوات المنهج المتوسل به حيث يحدث التنافر بين النص والمنهج، فتغيب الدلالة وتطمس معالم النص ويسود الغموض. وتغطية لهذا

(*) مجلة / كتابات معاصرة ، العدد ٤٨/١٤٢٣هـ.

الغموض يلجأ الناقد الحداثي - سيراً على أثر النقاد الغربيين- إلى استخدام الجداول والمنحنيات والمخططات، التي تزيد من غربة المنهج وفشله في الوصول إلى استنطاق الدلالة، بل إنها عبرت حقيقة عن الاضطراب الفاضح لدى هؤلاء النقاد في تحديد مفهوم قار للمنهج وأدواته الإجرائية.

أزمة الخطاب النقدي العربي المعاصر

انطلاقاً من هذا المعطى، وبحثاً عن حلول لهذه القضية / الإشكالية، يستمد هذا البحث شرعية وجوده وأهميته، خصوصاً أن أبرز مظاهر الأزمة التي يتخبط فيها الخطاب النقدي العربي المعاصر تعود فيما تعود إلى الانفتاح اللامشروط الذي شهدته الدوائر الفكرية العربية على غيرها من الغرب، دون محاولة لتصفية هذا الوافد من شوائب الانتماء إلى تربته الأصلية، ثم تأصيله في تربة الثقافة العربية. وإذا كان لزاماً على الثقافة العربية - على حد قول الحداثيين - أن تنفتح على غيرها من الأمم، لجلب المعرفة مسايرة للركب الحضاري، «فإنه يجب علينا الحرص على أن لا تقتلع رياح الانفتاح جذورنا من تربتها، فتفقدنا خصوصيتنا، وتحولنا لنسخة مشوهة للآخر، عملاً بنصيحة طاغور القائلة:«إني على استعداد لأن أفتح نوافذي في وجه الرياح، لكن شريطة أن لا تقتلعني من مكاني»[1]. لأن الانفتاح محاولة لاكتشاف الذات مقارنة بالآخر، دون أن يتحول إلى انبطاح أو مطابقة، تذوب معه الذات وتضيع في أنا الآخر الذي يصبح والحال هذه مرآة ترى فيها الأنا نفسها. هذا ما عابه الدكتور الجراري على هذه الممارسات النقدية في محاولتها لتطبيق المناهج النقدية الغربية على الأدب العربي:«حين ننظر في محاولات نقادنا في المرحلة الحديثة المعاصرة، نجد أنهم سعوا إلى التوسل ببعض مناهج النقد الجديد التي أعطت ثماراً كلية أو جزئية عند الغربيين، ولكن سعيهم لم يتجاوز التجريب الذي يتيح له أن يتم دون الوقوع في الخلل، وهو خلل مرده أن التطبيق لم يكن متقناً وسليماً، وما كان له أن يأتي على الوجه الأنسب بسبب الاختلاف

طاغور

الذي يمس نوع المعطيات، ومدى تأثيرها، حين تكون مستخلصة من بيئة ويحاول إلصاقها في بيئة أخرى»[2].

خطر التهافت على المناهج الغربية

وهذا التهافت على المناهج الغربية في غياب الوعي هو بحجم المخاطر المترتبة على مثل هذا الارتماء في أحضان آليات إجرائية غربية المنبت وتطبيقها بشكل آلي على نصوص عربية لها خصوصيتها الحضارية، وهو يؤدي إلى تشويه هذه النصوص حيناً وطمس دلالتها واختزالها أحايين أخرى. وقد دفع الأمر بعض النقاد، في محاولة لتبني المناهج الغربية، إلى سلوك أحد سبيلين:

١- المحافظة على المنهج كما هو في أصله الغربي، وبالتالي تبني المضامين الفكرية والثقافية التي يختزنها والتي أصلته وأسهمت في تشكيله. وهذا التطبيق يؤدي كما ذكرنا إلى الوقوع في الغموض والاضطراب (بدل إضاءة النص واستكناه دلالته) وتطمس معالمه ويساء فهم مادته.

٢- تجريد المنهج الغربي من المضامين الفكرية التي يختزنها، ظناً بأنه مجرد وعاء مليء فكراً وفلسفة، ومن الممكن إفراغ هذا الوعاء من محتواه وإعادة تعبئته بمادة فكرية وفلسفية مختلفة، كأن تكون الثقافة العربية بدل الثقافة الفرنسية أو الألمانية. أو أن عزل المنهج عن أصوله الثقافية قد يجعله قابلاً للتأقلم مع بيئة النص المقارَب، بيد أن هذا القول، أي إمكانية فصل المنهج عن سياقه الفكري بإحداث تغييرات، لا يعدو أن يكون وهماً سرعان ما تظهر عيوبه أثناء التحليل، لأن الخلفية الفكرية والفلسفية التي تضمرها تلك المناهج ألصق من أن تفصل أو تختزل.

إن هذه النظرة، أي الفصل بين المنهج ومضمونه الفكري والفلسفي، تبدو بصورة لافتة في آراء الناقد كمال أبو ديب، وغيره من نقاد الحداثة، إذ ذهب إلى فصل البنيوية كمنهج نقدي عن خلفيته الفكرية والفلسفية، بدعوى أنها ليست فلسفة، وإنما منهج ورؤية

لمعاينة الوجود[٣]، وهو إذ يقر ذلك يتملص من الاعتراف بتحيز المنهج البنيوي ووفائه لأصوله الفكرية التي ينتمي إليها، ويبقى ذلك المنهج النقدي محايداً يمكن أن يطمئن المتبنّي له إلى سلامة نتائجه، بل إن تطبيق البنيوية كمنهج نقدي يصل بالفكر النقدي العربي إلى مستوى إغناء الفكر العالمي، ويتسنى للأمة من خلاله أن ترقى إلى المعاصرة الحضارية من منطلق أن الإغناء لا يتم بالنقل والتمثل، بل بالمشاركة في الاكتشاف، والجهد في العمل المتقصي، والمبادرة الفردية على مستوى الفكر والتحليل. فنظرة د. أبو ديب ومن شايعه:«تتأسس على نزعة إنسانية شمولية تتطلع إلى وحدة الفكر الإنساني بالتغلب على حواجز التباين في السياقات الحضارية.

وهذه نظرة مألوفة في تاريخ الفكر والنقد الأدبي العربي، بل ربما كان لها من العمق التاريخي والفكري ما للنظرة المناقضة لها. فقد تبناها الداعون للإفادة من الفكر اليوناني قديماً، كمتى بن يونس والفارابي وابن رشد، وأكدها دارسون محدثون...»[٤].

انفتاح الفكر العربي الإسلامي على الآخر

وهذه الأطروحة، أي الدعوة إلى الانفتاح على الآخر باعتباره مركزاً عالمياً يشع بالثقافة على الإنسانية، ليست جديدة أو وليدة الفترة الراهنة، بل هي أحد الأسس التي انبنى عليها الفكر العربي الإسلامي في حواره مع الحضارة الغربية في نسختها اليونانية، التي تعد أصل الفكر الغربي، وكأن التاريخ يعيد نفسه، فما أشبه اليوم بالبارحة، فهذا حازم القرطاجني، في القرن السابع الهجري، يرى أن القواعد النقدية إلى أقامها أرسطو في كتابه «فن الشعر» لا تصلح للأدب العربي، لأن الفيلسوف اليوناني «اعتنى بالشعر بحسب مذاهب اليونان فيه»[٥]. وهو الرأي نفسه عند الدكتور محمد مندور في القرن العشرين، حين يؤكد على أنه عندما «نريد درس الأدب العربي يجب أن نكون من الفطنة بحيث لا نحاول أن نطبق عليه آراء الأوربيين وقد صاغوها لآداب غير آدابنا»[٦]. إلاّ أن مندور في موضع سابق من الكتاب نفسه يدعو إلى الانفتاح على الثقافة الغربية، بل إنه ذهب إلى حد اعتبر فيه الآداب الغربية غذاءً روحياً لنا نستطيع به تجديد حياتنا، لذا يجب مجاراة التفكير الأوروبي والنسج على معالمه[٧]، وهو بهذا يترجم مدى التناقض والاضطراب الحاصل لدى النقاد العرب.

العالمية والإنسانية ليست مقصورة على الغرب دون الشرق

ترى هل العالمية والإنسانية التي ينشدها هؤلاء النقاد مقصورة على الغرب دون الشرق، سواء (على حد تعبير طه حسين) القريب ويقصد به العالم العربي (الشرق الأوسط)، والبعيد وهواليابان والصين والهند[٨]. وهل التطور لا يكون إلاّ وفق المعايير الحضارية التي يقرّها الغرب، فإذا كان ذلك كذلك، فلم لا تتجاوز هذه المناهج النقدية الغربية صفة الإقليمية لتغدو ملكاً مشاعاً بين الثقافات الأخرى، فيتحقق بذلك حلم العالمية ؟ أم كما يقول المهتمون أن مجرد الانفتاح على الغرب بدوره، وما يصحبه من إهمال للإرث الحضاري العربي، ارتماء في أحضان المركزية الغربية المتسترة وراء المناهج النقدية المعبرة عن فكرة التفوق الأوروبي؟ القضية أعقد من مجرد رفض للمناهج النقدية الغربية أو تقبلها، إذ ليس في مقدور الرأيين حسم المسألة ببساطة، فالرفض لا يستطيع إضعاف حضور المناهج الغربية في سياقات غير سياقاتها، ولا القبول في إمكانه إكساب تلك المناهج صفة الحياد،ونقلها بمحمولاتها الفكرية وتوظيفها في سياق ثقافي مغاير.

د . كمال نشات

الأصالة والمعاصرة

ولعل الصيحات المتعالية من لدن الكثيرين كانت ترى الحل بما يسمى الأصالة والمعاصرة، مع مافي هذه المقولة من مغالطة، وكأنها تركيبة سحرية تقفز ببساطة فوق كل التعقيدات محققة تزاوجاً بين الثقافتين بإيجاد ما يصطلح عليه بـ «بنيوية عربية» أو «ماركسية عربية». وكأن الأمر لا يعدو مجرد الجمع بين متناقضين في تركيبة واحدة، متناسين الخصوصية الحضارية لكل ثقافة، وما قد يلحق النصوص الإبداعية من تشوه وهي

تباشر بآليات نقدية متحيزة لسياقها الفكري الذي لفظها، وهو ما عبر عنه الدكتور صلاح فضل بقوله: عندما«أخذنا في التعرف على هذه المذاهب (النقدية)، وخضع بعضها لتأثيرها، فقدت أهم سمتين لها، وهما تجذرها في الواقع الحضاري المباشر، استجابة لتطوره الداخلي ومعطيات ذاكرته التاريخية، كما فقدت عنصر التعاقب في خط زمني مستقيم، فعلقت أمشاجها بنا دفعة واحدة، وتحولت من مذاهب تعتمد على مرتكزات فلسفية متكاملة ومبادئ نظرية متناهية إلى بعض الاختراقات الفردية، والنزعات المحدودة الأثر، وعملت كلها متزامنة على إعادة ترتيب مجالنا الثقافي وإعادة إنتاجه»[٩].

مبادئ أساسية في التعامل المنهجي

ومحاولة لتجنيب الخطاب النقدي العربي الوقوع في بعض هذه المثالب، يحسن الوقوف عند جملة من المبادئ الأساسية التي تعد ضرورة عند كل تعامل منهجي يصبو إلى تحقيق الموضوعية العلمية في عمله، بعيداً عن العشوائية في الانقطاع والانفتاح اللامشروطين على نتائج الآخرين دون أن يعني ذلك غلق باب الاستفادة من النتائج التي تشترك مع المزاج الثقافي العربي، فمن السذاجة الاعتقاد بأن أخذ الحيطة من الارتماء في أحضان الآخر «يعني مقاطعته، فالتحيز المقصود هنا يعني ببساطة انسجام مجمل آليات التفكير والاستنباط المعرفي مع الأنساق الكبرى للثقافة أو الحضارة التي تصدر عنها تلك الآليات»[١٠]، مما يسمح للناقد العربي التعامل مع المناهج الغربية في إطار ثقافة الاختلاف، حيث يتم التعامل مع الآخر لا كذات عارفة تشع على غيرها بالمعرفة، وإنما كمعرفة لها خصوصيتها الحضارية التي تجعلها مختلفة عن حضارة الذات المنفتحة، فالحداثة لا تعني بالضرورة «إضاعة الكيان وإذابة الذات في الآخر، بقدر ما تتطلب المحافظة على الهوية والتميز باعتبارهما شرطي ولوج الحداثة الفعلية من بابها الواسع، وبأقل تكلفة ممكنة»[١١].

ولعل من المظاهر السلبية للتهافت اللامشروط على المناهج الغربية، تجسيداً لمفهوم الانفتاح على الآخر، هو إهمال الخلفية المعرفية (الأبستمولوجية) التي تقف وراءها، بدعوى أنها مجرد إجراءات مستقلة عن الفضاء الفكري الذي نشأت فيه، وهو دفع كما ذكرنا إلى إجماع غالبية الحداثيين العرب على إلغاء المعطى الفلسفي للبنيوية لكي تبقى ملكاً مشاعاً يحق لكل ناقد من أي ثقافة التوسل به دون أن يقع في المحظور، وهو ما يؤكده فاضل ثامر بقوله «ماهو في تقديري في التأكيد على اعتبار البنيوية منهجاً نقدياً لا ينصب على نفي علاقتها بالعلم أو الفلسفة أو الإيديولوجيا، بل في التمييز بين اشتغالها منهجاً وإفادتها من هذه الحقول المعرفية... بل تظل منهجاً يمتلك خطواته الإجرائية الخاصة لاستغوار آفاق علمية معينة انطلاقا من أسس منهجية شاملة قابلة للتعميم كنموذج للاختبار وحتى للمقايسة أحياناً»[١٢].

ابن رشد

ألا يؤدي تحاشي الأبعاد المعرفية للمناهج النقدية إلى تشويهها وإفراغها من طاقاتها الإجرائية ؟ ألم يدرك الحداثيون العرب أن هذه المناهج ليست سوى مظهرٍ مرئي لرؤية معرفية لا مرئية تؤسس شرعية وجودها، التي من دونها تبقى مجرد آليات باهتة لا حياة فيها، قد تسيء إلى الممارسة النقدية وتنحرف بها عن مراميها أكثر من إفادتها . فكل منهج على حد تعبير الجابري «يصدر عن رؤية ولا بد، إما صراحة وإما ضمناً. والوعي بأبعاد الرؤية شرط ضروري لاستعمال المنهج استعمالاً سليماً مثمراً... الرؤية تؤطر المنهج، تحدد أفقه وأبعاده، والمنهج يغني الرؤية ويصححها»[١٣]. وإلى الرأي نفسه يذهب الجراري:«شاع أن المنهج مجرد وسيلة للبحث عن المعرفة وفحصها، أي مجرد خطة مضبوطة بمقاييس وقواعد وطرق تساعد على الوصول إلى الحقيقة وتقديم الدليل عليها.

هذه مجرد أدوات إجرائية وهي في نظرنا لا تمثل إلاّ جانباً واحداً من المنهج أقترح تسميته بالجانب المرئي في المنهج، ولكن هناك باعتبار المنهج أولاً وقبل كل شيء وعيا، ينطلق من مفاهيم ومقولات وأحاسيس ذاتية وتنتج عنه رؤية، ويتولد تصور وتمثل للهدف من المعرفة. من

هذين الجانبين: المرئي واللامرئي يتكون المنهج، أي منهج صحيح، من حيث هو منظومة متكاملة ومتناسقة»[١٤].

المنهج والرؤية في القراءة النقدية

هكذا، بدا واضحا أن قراءة نقدية خلاقة للنصوص الإبداعية لا مفر لها من الاستناد إلى ركيزتين أساسيتين تكمل إحداهما الأخرى: المنهج والرؤية، فالرؤية«خلاصة الفهم الشامل للفعالية الإبداعية»، أما المنهج فهو «سلسلة العمليات المنظمة التي يهتدي بها الناقد وهو يباشر وصف النصوص الأدبية وتنشيطها واستنطاقها. شرط أن يكون المنهج مستخلصاً من آفاق تلك الرؤية»[١٥]. وهذا ما يدفع البحث إلى التأكيد على مدى التحيز المستتر وراء المناهج الغربية التي تبقى وفية لأصولها الفكرية وموجهاتها الثقافية، وهو ما اكتشفه محمود أمين العالم:«مختلف الاتجاهات في نقدنا العربي الحديث والمعاصر - عامة - هي أصداء لتيارات نقدية أوروبية، وبالتالي فهي أصداء كذلك لما وراء هذه التيارات من مفاهيم أبستمولوجية وإيديولوجيات»[١٦].

فتح باب الحوار مع النصوص النقدية

قد يقال إن ما أوردناه من أقاويل حول إشكالية المنهج في الخطاب النقدي العربي لا يعدو أن يكون ضربا من حكم القيمة، أو مصادرة للجهود النقدية التي قام بها أصحابها، بيد أن هذه المحاولة - إن كتب لها النجاح - ما هي في الحقيقة إلاّ دعوة صريحة لفتح باب الحوار مع النصوص النقدية في محاولة لاستنطاقها واستكناه دلالاتها المضمرة، والباحث إذ يفعل ذلك يروم الوقوف عند الخلفيات الفكرية الموجهة لهذه المناهج النقدية، والإجراءات التي توسلت بها في الاشتغال على النصوص، أو قل هي نوع من المساءلة لتحديد موقع الذات داخل المنظومة الفكرية التي يدعي الغرب بأنها

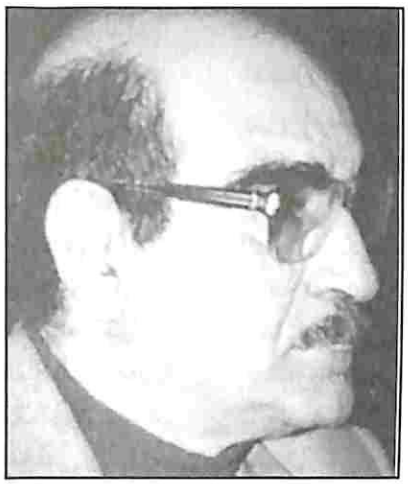

محمد عابد الجابري

الفارابي

عالمية،مأربها إنساني، مع ما في ذلك من التباس. ترى ما هو المصير الذي سيؤول إليه الخطاب النقدي العربي المعاصر في ظل تبني المشاريع الحداثية الغربية، بعد ما أقره البحث في رحلته من أن الحداثة النقدية الغربية ما هي إلاّ تطور طبيعي للفكر والفلسفة الغربيين. وهي من التشابك والتلاحم بحيث يصعب على كل من يروم نقلها، خارج محيطها الذي نشأت فيه، تجريدها من خلفياتها الفكرية والفلسفية التي احتضنتها قبل أن تلفظ مشاريع نقدية؟ إذا كان ذلك كذلك، فليس إذاً من حق الحداثيين العرب جلب هذه المشاريع النقدية إلى البيئة العربية، واتخاذها أساسات لممارساتهم التطبيقية، أم أن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد تضخيم للقضية من لدن أنصار النقد المأثور - على حد تعبير الحداثيين - لكي يرفضوا النموذج التراثي، باعتباره السور المنيع الذي يحتمي خلفه النموذج الأصيل من تدفق التيارات النقدية الغربية.

فكما يعتقد أنصار المشروع الحداثي في نسخته العربية أن النقد معرفة إنسانية غير قابلة لأن تختزل في فلسفة خاصة بأمة بعينها، وما الخصوصية التي يتميز بها الفكر الغربي عن نظيره العربي إلاّ سنة من سنن الحياة حتى يتسنى رصد الاختلاف بين الأمم والشعوب، دون أن يكون في ذلك داع للفصل بين الفكر العربي والغربي إلى حد القطيعة.فلماذا كل هذه الثورة على كل ما هو تقليدي؟ يقال إن الحداثيين العرب تبنوا المشاريع النقدية الغربية لكونها لاتزيد على أن تكون مجرد تقليد لأجل التقليد، وكأن هذه المشاريع «موضة» هذا العصر، مارست أسلوب أوروبا في النصف الثاني من القرن العشرين فتأثروا بها وحملوها في عودتهم إلى بلادهم،وقدموها على أنها البديل الأوحد للأمة التي يتخبط فيها النقد العربي.

لكن، لماذا لا يكون التطور الهائل الذي أحرزته الحداثة الغربية في موطنها الأصلي هو الذي أدهش الحداثيين العرب، فأحسوا بالضعف أمام هذا الزخم الفكري وهالهم مدى التخلف الذي يعانيه النقد العربي، فكان تبنيهم لهذه المشاريع جزعاً من هذه المعاناة وغيرة لما رأوه، فلم يكن من بد والأمر كذلك، إلاّ أن تحدوهم رغبة المسايرة والملاحقة للمشاريع الغربية، فأقبلوا عليها إقبال النحل على الأزهار، يتبنون مناهجها ومصطلحاتها من غير حرج أو تقدير للعواقب. ولا جرم أن التخلف الذي آل إليه الخطاب النقدي العربي المعاصر مروع، والانفتاح على الآخر / الغرب أمر مشروع في إطار مبدأ المثاقفة، لكن هذا لايعني أن ينكب نقادنا على المشاريع الغربية دون تقدير أو حساب فيقعوا في المحظور... ■

الهوامش:

(١) د. عبدالعالي بو طيب: إشكالية المنهج في الخطاب النقدي العربي الحديث: «عالم الفكر»، م٢٣، ع١-٢، الكويت ١٩٩٤، ص٤٥٦.

(٢) د. عباس الجراري: خطاب المنهج، منشورات السفير، مكناس، المغرب، ١٩٩٠، ص٣٠.

(٣) د. كمال أبو ديب: جدلية الخفاء والتجلي(دراسات بنيوية في الشعر)، دار العلم للملايين، لبنان، ط٤، ١٩٩٥، ص٧.

(٤) د. عبدالوهاب المسيري: إشكالية التحيز، ص١٦٣-١٦٤.

(٥) حازم القرطاجني: منهج البلغاء وسراج الأدباء، ت: محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٨١، ص٦٨.

(٦-٧) د. محمد مندور: في الميزان الجديد، دار النهضة، القاهرة، ١٩٧٣، ص١٧٨و ص٦٧-٦٨.

(٨) د. عبدالله إبراهيم: الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة، (تداخل الأنساق والمفاهيم ورهانات العولمة)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء / بيروت، ١٩٩٩، ص١٦.

(٩-١٠) د. صلاح فضل: إشكالية المنهج في النقد الحديث،النادي الأدبي، جدة، ١٩٨٨، ص٣٩٨، نقلاً عن: د. عبدالوهاب المسيري: إشكالية التحيز، ص١٦٦-١٦٧.

(١١) د. عبدالعالي بو طيب: إشكالية تأصيل المنهج في النقد الروائي العربي: «عالم الفكر»، الكويت، م٢٧، ع١، ١٩٩٨، ص١٣.

(١٢) د. فاضل ثامر: اللغة الثانية (في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء/ بيروت، ١٩٩٤، ص٢٣٧.

(١٣) د. محمد عابد الجابري: نحن والتراث (قراءة معاصرة في تراثنا الفلسفي)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء / بيروت، ١٩٨٦، ص٣٦.

(١٤) د. عباس الجراري: خطاب المنهج، ص٤٠-٤١.

(١٥) د. عبدالله إبراهيم: نفسه، ص٥٤.

(١٦) محمود أمين العالم: الجذور المعرفية والفلسفية للنقد الأدبي العربي الحديث المعاصر، ضمن كتاب: الفلسفة العربية المعاصرة، ص٧٥ و ١٠٠، مركز دراسات الوحدة، بيروت ١٩٨٨، نقلاً عن: د. عبدالله إبراهيم، المصدر السابق، ص٥٦.

الحكم الأخير

سامية علي
مصر

خفتت أصوات الحضور، وتعالت همساتهم عندما أشار الحاجب لهم بالوقوف إيذاناً بدخول القاضي إلى القاعة. كانت اللحظة الحاسمة، خيم السكون التام على المكان، أرهفوا الأسماع إنصاتاً لأنفاس القاضي، فتح فمه كي ينطق بالحكم، فإذا بالباب ينفتح بعنف، اندفعت منه الريح بشدة، اتخذت لها مسار القلب موجهة عاصفتها إلى الميزان البرونزي الذي بدأ يتمايل .. ترنح ثم سقط.

(لا يزال أمامنا فرصة للاستئناف) ستكون الإصلاحات قد تمت، وسيعود الميزان إلى صدارته، حينها ستغيب الريح في حلول الصيف، وتحسباً لهبوب نسمات صيفية سنتأكد من إحكام غلق الباب، سوف نتأكد من ذلك حتماً. للمرة الثانية ألاحظ هذا الميزان القابع على وجهة المبنى الخارجي، بدا لي مائلاً بعض الشيء وبراقاً أيضاً، لعل العامل نفض عنه أكوام الغبار التي أثقلت كفتيه، فأماله رغماً عنه، نفضت الأفكار السوداء عن رأسي وأنا أصعد درجات السلم العالية.

هذه المرة لم نتكلم ولم نهمس طوال المرافعة، فقد أدركنا الحكم يقيناً، ترقبناه حرفاً حرفاً، تبارينا في صياغته حتى دخل القاضي، حرص على أن يحكم إغلاق الأبواب جميعاً بأقفال ضخمة. كتمنا أنفاسنا حائري النظر ما بين القاضي والميزان. من الشباك الجانبي دخلت عصفورة صغيرة تحمل قشة، حتماً أخطأت الطريق إلى عشها، أدركت الخطأ مؤخراً، فانتفضت من مهابة القاضي والحضور. سقطت قشتها رغماً عنها لتستقر في إحدى كفتي الميزان.